واقع حركات الإسلام السياسي ومستقبلها في دول الربيع العربي

د. وسام أبو بكر باسندوه(*)

مقدمة:

لم يكن وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة في الدول المستقبلة لموجة الثورات العربية، يمثل صدمة لدى المتخصصين والمتابعين للشأن السياسي والاجتماعي في تلك الدول، فالمتابعون كانوا يعرفون بوضوح تفاصيل المشهد الاجتماعي هناك، ومدى النفوذ السياسي والاجتماعي للحركات الإسلامية، خاصة أن هذه الحركات التي تعرف بـ"حركات الإسلام السياسي" قد حظيت - وعلى خلاف ما يتصوره الكثير - برعاية خاصة من قبل الأنظمة الحاكمة في العالم العربي؛ كونها صمام الأمان الذي يحول دون انطلاق مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية وتطور هذه المطالب، والتي يحملها عادة العلمانيون واليساريون، بينما تتمتع حركات الإسلام السياسي ببراجماتية سياسية طمأنت الأنظمة الحاكمة بأنها لا تشكل خطرًا عليها.

ومن خلال هذه الطمأنة المتبادلة سعت تلك الحركات لإيجاد أرضية اجتماعية لها، مستغلة حالتي الجهل والفقر المتفشيتين، وهو ما يصبّ - بطبيعة الحال - في صالح مشروعها، لا سيما أن الشعب العربي يتعلق وجدانيًا بكل ما

(*) باحثة عربية يمنية.

من شأنه أن يرتبط بالإسلام فكرًا وروحًا، ويجدون في هذه الدلالات الدينية المخلص والمنقذ.

من هنا تمكنت هذه الحركات من استغلال احتياجات الناس وجهلهم واستقطابهم لخدمة مشروعها، فكانت النتيجة أن دان لها الشارع العربي سرًا وعلنًا، وغاب عن المشهد السياسي أية قوى أخرى يمكن أن تنافسها، سواء أكانت ليبرالية أو يسارية، بعد أن ألصقت بهما تُهمة الكفر والإلحاد.

وبهذا يمكن القول: إن الأنظمة السابقة هي التي مهدت وبقوة لوصول هذه الحركات للسلطة في حال غيابها، تارة بترك الشارع لعبة في يديهم، عبر السماح لهم باستغلال الجمعيات الخيرية والمنابر، وكل ما من شأنه الاستحواذ على وجدان الشعب، ومن جهة أخرى بالتقاء مصالح الطرفين: الأنظمة الحاكمة، وحركات الإسلام السياسي في تشويه كل القوى السياسية الأخرى، وبالتالي تجفيف الساحة السياسية من أي بديل آخر.

وسنحاول خلال هذه الورقة استعراض واقع حركات الإسلام السياسي في بلدان الربيع العربي، والسيناريوهات المستقبلية لمستقبل هذه الحركات، من خلال ثلاثة محاور، يختص **المحور الأول** بالوقوف على المفهوم المتداول لحركات الإسلام السياسي وأسباب وصولها للسلطة.

المحور الثاني يستعرض واقع علاقة حركات الإسلام السياسي بالسلطة في دول الربيع العربي، وأين هي اليوم.

والمحور الثالث يناقش السيناريوهات المستقبلية لهذه الحركات، لا سيما بعد ثورة ٣٠ يونيو في مصر.

المحور الأول: حركات الإسلام السياسي - إشكالية المصطلح وأسباب التمكين:

سنناقش في هذا المحور المفهوم المتداول لمصطلح "الإسلام السياسي"، والتعريفات التي تقدم له، وكذلك الأسباب التي دفعت بحركات الإسلام السياسي للوصول للسلطة بشكل أو بآخر في دول الربيع العربي.

(أ) ما المقصود بحركات الإسلام السياسي:

لن نغوص كثيرًا في هذه الجزئية، حيث إن الوقوف على كل المفاهيم الخاصة بتعريف حركات الإسلام السياسي ورصد أبعادها - بحاجة إلى دراسة متخصصة، لا سيما أن هناك العديد من التعريفات، كل منها يعتمد على المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها، أو من المحددات التي ينظر بها لهذه الحركات، إما من حيث المحددات الاجتماعية والسياسية، أو من حيث المحددات الدينية أو انطلاقًا من المحددات الخارجية والآليات التي تستخدمها، وسنكتفي في هذه الورقة بالوقوف على المفاهيم العامة المتداولة التي يستهدف بها الباحثون عادة الإشارة إلى حركات بعينها، وهي تلك الحركات التي تتخذ من المرجعية الدينية أساسًا لها، وبالمقابل تنطلق للساحة السياسية، وتتطلع للقيام بدور سياسي أو تمارسه بالفعل.

ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن المقصود بحركات الإسلام السياسي، هو تلك الجماعات الإسلامية التي تتطلع للحكم ولديها أهداف مشتركة، نابعة من تصورها الخاص للإسلام والحياة، ومن ثم فإنها تحاول تجسيد تلك القيم على الأرض، من خلال أنشطتها المتنوعة، وبشتى الوسائل والطرق، وفق ما هو متاح لها من إمكانات وقدرات، لتكون هي القيم السائدة والحاكمة في المجتمع.

بينما يستخدم آخرون تعبير "الإسلاموية" للدلالة على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة

العامة والخاصة على حد سواء، وتتساوى في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى، التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها، ويطلق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة؛ فلا يطلق هذا الوصف على الجماعات الإسلامية التي لا تنشط في مجال السياسة، كالصوفية على سبيل المثال.

وهناك من ينطلق إلى تناول حركات الإسلام السياسي باعتبارها حركات اجتماعية وسياسية، ومن أصحاب هذا الرأي د. علي الدين، فقد كتب: "إن الحركات الإسلامية هي تأكيد - أو إثبات - الصور التقليدية للفهم والسلوك في بيئة تتغير جذريًا، وأنها على عكس الآراء، تؤكد أن الأمور يمكن أو يجب أن تمضي كما كانت عليه في الأجيال السابقة، فإن الحركات الإسلامية تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة ومناخ مختلف من التوقعات.

وقد تكون هذه الحركات معارضًا أعمى لكل التغيير الاجتماعي، ولكنها تصر على أن التغيير يجب أن يكون محكومًا بالقيم وصور التفكير التقليدية: وهي رؤية تجد جاذبية لدى الشرائح المتعلمة من الناس الحريصين على استعادة مجد الإسلام، وإنها ليست "الديانة الشعبية" للأميين، بل إنها وسيلة لتعبئتهم، كما أنها تجد جاذبيتها عند الجماعات التي اهتز دورها ونفوذها بسبب عملية التغيير الاجتماعي". ويذهب د. سعد الدين إبراهيم في الاتجاه ذاته، حيث يرى أن الحركات الإسلامية تسعى إلى بناء نظام اجتماعي جديد قائم على الإسلام.

من هنا يؤكد البعض على ضرورة التعاطي مع الحركات الإسلامية باعتبارها حركات اجتماعية وسياسية، تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع، لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجيتها، وتتأثر بالظروف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى. وما صفة "الإسلامية" في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات، إلا أنها في حقيقة الأمر حركات اجتماعية وسياسية في مجتمعات إسلامية.

وبشكل عام يبقى مصطلح "الإسلام السياسي" من أكثر المصطلحات جدلية في علم السياسة الحديث، وتتراوح العلاقة معه بين رافض لهذا المصطلح، باعتباره يقسم المسلمين إلى قسمين: قسم يشتغل بالسياسة، وقسم يشتغل بالعبادة ولا يشتغل بالسياسة، وفي هذا القول تجزئة غير دقيقة لمفهوم الإسلام الذي يؤمن به الجميع، فالإسلام دين ودولة، ومن أراد السنة والاتباع فعليه أن يأخذ بالإسلام في مفهومه الشامل، وهناك أيضًا من يرفض المفهوم أصلاً من منطلق رفض إلصاق صفة الإسلام بهذه الجماعات تحديدًا، وكأنهم من يمثلون الإسلام، وبالتالي يتضمن المصطلح اتهامًا ضمنيًا لكل من هو عداهم بالتقصير عن الوفاء بقيم الإسلام، أو حتى إخراجهم من دائرة الإسلام.

بينما هناك اتجاه آخر يتعامل مع الإسلام السياسي كمصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظامًا سياسيًا للحكم". ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي تستخدمها مجموعة تؤمن بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة، وهي لذلك تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والانفراد به، وبناء دولة دينية ثيوقراطية، وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية، وهو التعريف الإجرائي الذي ستعتمده الدراسة للدلالة على حركات الإسلام السياسي محل البحث، وبالتالي تخرج منها

الجماعات الإسلامية غير المنظمة، أو تلك التي توصف بالجهادية، والتي تعتمد العنف والإرهاب كأساس للوصول للسلطة، وإن كانت ٣٠ يونيو قد تغير الكثير في مجال الدراسات التي ستتناول تعريف حركات الإسلام السياسي فيما بعد، حيث لم يعد التعاطي بالشأن السياسي وتجنب العنف معيارًا يميز هذه الحركات عن غيرها، بعد لجونها للعنف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

(ب) ما الأسباب التي مهدت لوصول حركات الإسلام السياسي للسلطة؟

هناك جملة من الأسباب التي مهدت لسيطرة حركات الإسلام السياسي على المجتمع بشكل عام، ومن ثم ساعد ذلك على تمهيد الطريق لوصولها للسلطة في حال قيام أية عملية اقتراع نزيهة، ويمكن إجمال هذه الأسباب في نقطتين، الأولى تتعلق بالبيئة الداخلية، والأخرى تتعلق بالعوامل الخارجية.

إن وصول حركات الإسلام السياسي إلى سُدَّة الحكم لم يأت فجأة، فهو ليس نتاجًا للثورات العربية، وإنما هو نتاج عمل تراكمي طويل، كان يتحين فقط اللحظة المناسبة، وهو بمثابة ترجمة لمستوى النفوذ الذي استطاعت هذه الحركات أن تستحوذ عليه اجتماعيًا خلال فترة طويلة من عملها، فالثورات العربية كانت اللحظة الكاشفة وليست الصانعة.

ومن أهم هذه الأسباب، ما هو داخلي، وأسباب أخرى خارجية، نستعرض أهمها فيما يلي:

أولاً- المعطيات الداخلية:

١- على مستوى الخطاب:

الخطاب الديني: عمدت هذه الحركات إلى تبني الخطاب الديني، وبما أن المجتمعات العربية هي مجتمعات متدينة بالأساس، يشكل الدين عاملاً مهمًا في

وجدانها، بالتالي استطاعت هذه الحركات الوصول للناس ببث خطاب يتلاءم مع رغباتهم وتوجهاتهم، خاصة من خلال اللعب على وتر العاطفة وربط خطابهم بالنموذج الأهم لدى المسلمين وهو النبي محمد ﷺ وأصحابه وزوجاته، وإسقاط الصورة التي تتبناها هذه الحركات على الإسلام، بحيث أصبح الإسلام في ذهنية العامة هو في الصورة التي تقدمها هذه الحركات، فهم أذكى شعب الله، المختارون لتولي أمور الإسلام والمسلمين، وأنهم يمثلون الإسلام، ومن يمتلكون الحقيقة المطلقة، وبالتالي فإن أي خطاب آخر، سواء أكان دينيًا أو غير ديني، لا يتسق مع هذه الصورة - هو مرفوض وصادم بالنسبة للعامة، وأصبح هناك توأمة ذهنية لديهم بين الإسلام وبين هذه الحركات ورموزها.

ومن ثم سادت شعارات "تطبيق الشريعة" و"الإسلام هو الحل"، وإن كانت هذه الشعارات بالمحصلة النهائية ما هي إلا تطبيق لبرامج هذه الحركات وسياساتها كما يرونها، وكما يكيفون الإسلام طبقا لمنظورهم.

الخطاب المقاوم: تبنت حركات الإسلام السياسي خطاب المقاومة والممانعة، مازجين ذلك بالمسحة الدينية، من خلال تبني لغة الجهاد والشهادة ورفض التطبيع والتسوية، وشعارات الدفاع عن كرامة الأمة، والمزايدة بقضايا الأمة المصيرية، كالقدس وفلسطين، وساعدهم بالمقابل غياب المشروع القومي العربي الذي كان يحمل مثل هذه الشعارات، بحيث بات المطروح رسميًا يعبر عن المهادنة والخنوع للولايات المتحدة وإسرائيل، والتفريط في مقدسات الأمة، بالتالي فإن هذا عزز من خطابهم لدى جموع الناس الذين وجدوا في ذلك تعبيرًا عن وجدانهم وقناعاتهم.

٢- على مستوى الممارسة:

عملت هذه الحركات على مدى عقود بالاستناد إلى بعض الممارسات التي عززت من الصورة الإيجابية لها عند الشعوب والمجتمعات، وبالطبع

ساهمت الأنظمة المستبدة في ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فمن جهة غضت النظر عن أعمالهم وتوغُّلهم في المجال الخيري والدَّعْوي والاجتماعي والاقتصادي؛ لكونها تعتبرهم الفصيل السياسي البراجماتي الذي لن ينازعها فعليًا في السلطة، كما خبرهم من خلال عقد الصفقات والمباحثات معهم من حين لآخر، وبالتالي أمنت جانبهم وأفسحت لهم المجال لضرب القوى السياسية الأخرى، التي من الممكن أن تطالبها بالمزيد من الحقوق والحريات والديمقراطية، ومن جهة أخرى لتخفف عنها أعباء التعرف على مطالب الناس وتوفير احتياجاتهم، وفرض سياسات مناسبة تأخذ بعين الاعتبار الطبقات الأكثر احتياجًا.

من هنا عملت هذه الحركات على لعب دور مهم في المجال الاقتصادي والخيري، وكانت على اتصال مباشر بالناس، وحاولت أن تقدم لهم، من خلال التشديد على كوادرها، نموذجًا للشخصية الرافضة للفساد القائمة على خدمة الناس، كما أفسح لها المجال الدعوي والمنابر، خاصة مع عدم وجود منبر رسمي يقدم الدين بالصورة السمحة الوسطية الحقيقية، وأصبحوا هم الموجودين فقط أمام الأرواح المتعطشة للتقرب إلى الله، والجميع يملك هذا التعطش، فاستغلت جهل المجتمعات دينيًا وحاجاتهم الاقتصادية، ناهيك عن أننا شعوب تتفشى فيها الأمية ويشيع الفقر، وبالتالي وجدت هذه الجماعات من خلال هذه الممارسات تربة خصبة للتمدد.

ومن جهة أخرى عززت الأنظمة السابقة من صورتهم، ومنحتهم المزيد من الدعم، من خلال مطاردة كوادر هذه الحركات من حين لآخر، كلما شعرت بأنهم بدأوا بالخروج من عباءتها، وأحسنت هذه الحركات من استغلال هذه الظروف والاتجار بها، وتقديم صورة المقاوم للأنظمة المستبدة، المعتقل والمنفي والمطارد، مما أدى لزيادة نفوذها الاجتماعي والاقتصادي، خاصة أن

المجتمع برمته كان يعاني من التهميش والإقصاء والقبضة الأمنية، وبالتالي شعروا بأن هذه الحركة هي جزء منهم، عانت وكابدت ما عانوه، وبالتالي فإنها ستكون الأقرب للتعبير عنهم.

وبالمقابل كانت الساحة السياسية تخلو من أية قوى أخرى تملك برنامجًا سياسيًا محددًا، ولها قاعدة جماهيرية واسعة، حيث كانت كل القوى السياسية مشرذمة وفاقدة للآليات الحقيقية، ومنفصلة عن الشعب فمعظم الأحزاب إما كانت مجرد أحزاب "ديكورية" تستعين بها الأنظمة السابقة لتجميل المشهد الديمقراطي، أو أحزاب بلغت من الكهولة والشيخوخة عتيًا، ومستندة فقط على امتدادها التاريخي دون تحديث لآلياتها وبرامجها واحتكاكها بالشارع، كل هذا جعل من حركات الإسلام السياسي الوريث الشرعي الوحيد للسلطة ولو بآليات ديمقراطية.

ثانيًا- المعطيات الخارجية:

كان واضحًا منذ فترة ليست بالقصيرة أن الولايات المتحدة لم تعد تجد مانعًا من التعاطي مع حركات الإسلام السياسي كبديل للأنظمة لعدة اعتبارات:

- أن الأنظمة السابقة أصبحت تحكم بعيدًا عن أي رصيد شعبي، بخلاف هذه الحركات التي لها رصيد شعبي، وبالتالي وجدت الولايات المتحدة في هذه الحركات ضالتها، بحيث تستطيع من خلالها أن تمرر مشروعاتها الخاصة بالمنطقة، دون أن يُجابَه ذلك برفض شعبي، استنادًا لما تملكه هذه الحركات من رصيد شعبي، تستطيع من خلاله أن تجد من المسوغات ما يمرر هذه المشروعات دون أدنى مجابهة، بل على العكس هي قادرة أيضًا على جلب التأييد له، ويبقى المحك في هذا هو مدى قبول هذه الحركات لتقديم التنازلات في القضايا التي طالما شددت على كونها مصيرية. وبعد الدخول في أكثر من

اختيار ومباحثات لكسب الثقة من الجانبين، يبدو أن الممانعة في هذا السياق لم تكن موجودة، وبالتالي أصبح هناك بناء للثقة بين الطرفين يدفع للتعاون.

- أصبح هناك ما يشبه التأييد الأجنبي لقيام سلطات على أساس ديني بل ومذهبي في المنطقة، بداية بسلطة حماس في غزة، ثم المالكي في العراق، وحزب العدالة والتنمية في تركيا، وفيما فشل النموذجان الأول والثاني في تقديم صورة جيدة للسلطة بمرجعية دينية، كان المطلوب من النموذج التركي أن يقدم النموذج الجاذب البراق، يحفاظه على الحد الأدنى من الحريات الشخصية وتقديم نموذج اقتصادي متقدم حقق العديد من الإنجازات في هذا السياق.

وبقي السؤال المطروح هو: ما الذي يمكن أن تجنيه الدول الغربية من دعم هذه الحركات والترويج لهذه النماذج؟ ويبدو أن المستهدف كان تحقيق هدفين رئيسين، فمن جهة إيجاد قوى إسلامية سُنية، للتصدي للمد الثوري الشيعي، وبالتالي تتمكن القوى الغربية من مجابهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية دون أن تتكبد هذا العناء، من خلال إيجاد توازن قوى مع قوى سنية أخرى نظيرة لها في المنطقة، خاصة أن القوى التي كانت تعول عليها في هذا السياق هي المملكة العربية السعودية باعتبارها المُعبر عن المذهب السني، وحامي حماه، قد فقدت الكثير من تأثيرها على قواعد الحركات الإسلامية، التي لم يعد يُرى البعضُ منهم فيها المدافع الحقيقي عن الإسلام كما يرونه من منظورهم، ومن ناحية لم تقدم نموذجًا براقًا اقتصاديًا وديمقراطيًا قد يحتوي الجماعات المطالبة بالمزيد من الانفتاح والديمقراطية.

- الهدف الآخر هو التمهيد للقبول بفكرة يهودية الدولة، فحين نتحدث عن دول تقوم على أساس ديني وطائفي ومذهبي وعرقي في المنطقة، فهذا يسوغ لقيام الدولة اليهودية.

وأخيرًا فإن حركات الإسلام السياسي بما لها من باع طويل في ممارسة العمل السياسي سرًا وعلنًا، وبما هو متوفر لها من إمكانات وكوادر منظمة، كانت هي البديل المفضل للقوى الخارجية لتتمكن من التعامل مع كيان موحد منظم بعد أفول شمس أنظمتها الحليفة، عوضًا عن أن تكون مضطرة للتعامل مع كيانات غير منظمة وفاقدة السيطرة على قواعدها.

المحور الثاني: تجارب حركات الإسلام السياسي في السلطة في دول الربيع العربي:

بالرغم من أن حركات الإسلام السياسي لم تكن ملهمة للثورات العربية، ورغم تلكئها في اللحاق بركب هذه الثورات، إلا أنها لم تُخْفِ - ومنذ اللحظات الأولى - سعيها لاستثمار الربيع العربي للوصول للسلطة وبأي ثمن، فسارعت لعقد الصفقات للتمهيد لذلك، برغم إعلانها المتكرر في مصر - على سبيل المثال - قبل سقوط النظام عدم المشاركة في أي انتخابات لمجلس الشعب إلا بنسبة محددة من المقاعد، وعدم تقديم مرشح للرئاسة، إلا أن كل هذه الوعود باتت سرابًا، وبدأ السعي الحثيث للوصول للحكم، فبمجرد إزاحة رأسي السلطة في مصر وتونس، تصدرت رموز هذه الحركات وكوادرها الواجهة، وبادرت إلى تبني سياسات معتدلة وشعارات محايدة لإزالة مخاوف الآخرين، والدخول في تحالفات ما تلبث أن تنكث بها.

وفي إطار تهيئة نفسها للمشاركة في السلطة أو استلامها، جاء سعي جماعة الإخوان المسلمين للتحالف مع الأحزاب الأخرى بما فيها الليبرالية واليسارية، وكذلك سعيهم للتفاهم مع المجلس العسكري ليبرهنوا على قدرة الإسلاميين على عقد تحالفات مع أحزاب وجماعات سياسية أخرى ذات توجهات فكرية وأيديولوجية مختلفة. وبالفعل اكتسحت حركات "الإسلام السياسي" من إخوان وسلفية نتائج الانتخابات البرلمانية في تونس ومصر والمغرب.

وسنتوقف في هذه الجزئية على استعراض التجربة في دولتين من دول الربيع العربي هما، مصر وتونس؛ لأنهما - فعليًا - الدولتان اللتان تسلم فيهما حركات الإسلام السياسي السلطة، وهو ما لم يحدث في باقي دول الربيع العربي بالصورة نفسها، فلو نظرنا إلى اليمن - على سبيل المثال - نجد أن حركة الإسلام السياسي تتمثل في حزب الإصلاح، وسنجد أنه اندمج في السلطة كفريق ضمن أحزاب اللقاء المشترك، الذي يمثل تكتل قوى المعارضة، ولم يصل للسلطة بشكل منفرد، صحيح أنه - فعليًا - الطرف الأقوى في التكتل، وأن الممارسات على أرض الواقع تشهد محاولات إحلال للمنتمين له في كل مفاصل الدولة، لكن بشكل عام فإن تجربة هذا الحزب كحركة من حركات الإسلام السياسي في السلطة ليست جديدة، حيث سبق أن كان شريك الرئيس صالح في السلطة لسنوات قبل أن يدب الخلاف بينهما، فينتقل إلى صفوف المعارضة.

وفي ليبيا فشل حزب العدالة والبناء في الحصول على أغلبية المؤتمر الوطني، لذا لا يمكن الحديث عن دور كبير له في السلطة، ناهيك عن أن الوضع في ليبيا وضع هش، والسلطة فيه بشكل فعلي للميليشيات والجماعات المسلحة، والتي لها في الغالب امتدادات للحركات التكفيرية أو ما يطلق عليها الجهادية، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن تجربة لحركة الإسلام السياسي في السلطة.

وفي سوريا، صحيح أنه في بداية الثورة كان واضحًا دخول حركة الإخوان المسلمين السورية على الخط ومحاولتها القفز على الثورة، كما حدث في المناطق الأخرى، لكن مسار الثورة السورية اختلف بعد ذلك بشكل جذري، فلم يعد هناك كيان واحد يمثل الثورة، حتى إن كان هناك من يتحدث عن المجلس الوطني والجيش الحر كممثل للثورة، وفصيل الإخوان فصيل ضمن هذه الفصائل، إلا أن الواقع على الأرض يفرز قوى أخرى إلى جانب الجيش

الحر، وأبرزها الجماعات التكفيرية وبعض جماعات التنظيم الدولي الإرهابي من غير السوريين بالأساس، ناهيك عن أن الوضع في سوريا لم يحسم بعد.

من هنا سنتناول بالشرح التجربتين التونسية والمصرية.

في تونس اعتمد حزب النهضة الإسلامي في البداية على طمأنة جميع القوى السياسية وعموم الشعب بعدم الرغبة بالانفراد بالسلطة، ومد اليد للجميع للمشاركة، ويمكن القول إنه اعتمد خطة تقوم على الآتي:

- بعث رسائل تطمين إلى التونسيين بعدم المساس بمكاسبهم الديمقراطية التي هي مكاسب نهائية لا رجعة فيها.
- تقديم حركة النهضة على أنها تمثل القطيعة مع نظام "بن علي" المخلوع، وهو ما يطلبه التونسيون.
- طمأنة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم بضمان الاستقرار ومحاربة الفساد.
- الإعلان عن أن حركة النهضة لا تمثل بديلا للكل، بل هي طرف لا يمكنه وحده بناء تونس الجديدة والحرة، بل مع حلفاء من اليسار العلماني نفسه.

وبالفعل استطاع حزب النهضة تصدُّر المشهد السياسي وتحقيق أغلبية في أول انتخابات تعقد، وهي انتخابات المجلس التأسيسي، التي تجاوزت المشاركة فيها ٦٢ في المئة من جمهور الناخبين، حصل النهضة فيها على أكثر من ٤١ في المئة من الأصوات، حاصدًا ٨٩ مقعدًا من عدد مقاعد المجلس البالغة (٢١٧) مقعدًا، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المقاعد التي حصل عليها أقرب منافسيه "المؤتمر من أجل الجمهورية" العلماني، ثم التكتل الديمقراطي.

وقد اتفق حزب النهضة على تقاسم السلطة مع الأحزاب الثلاثة، وهو ما كان؛ حيث تولى المنصف المرزوقي زعيم المؤتمر من أجل الجمهورية رئاسة الجمهورية والأمين العام لحزب النهضة حمادي الجبالي رئاسة الحكومة، وزعيم التكتل مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس الوطني التأسيسي.

وظل توجه حزب النهضة في تونس مَضْرِبًا للمثل لدى الدول الأخرى، لا سيما مصر، التي ظلت القوى السياسية فيها تعير الإخوان المسلمين وحزبهم الحرية والعدالة بمواقف حزب النهضة، مقابل مواقفهم التي غلب عليها التغول للاستئثار بالسلطة.

إلا أنه شيئًا فشيئًا، بدأت الأمور تتكشف بالممارسة الفعلية للسلطة، ومضى الحزب مُسرعًا في افتتاح فروعه في أقاصي البلاد، وتعتبر المعارضة التونسية أن حزب النهضة - فعليًا - هو من يسيطر على كل شيء، فقد تمكن من تطويع القوى الأخرى التي كانت موصوفة بالعلمانية لخدمة مشروعه، بحيث لم تعد سوى مجرد ديكور يستخدمها لتجميل صورته.

وبدأ الخطاب الديني المعتدل يتشدد، وبدأت المكتسبات الحقوقية التي طالما فاخر التونسيون بها تتراجع، وبدا واضحًا أن حزب النهضة يتحالف - ولو ضمنيًا - مع حركات راديكالية متشددة، تستخدم كأداة للتخويف والضغط على المعارضين، وبدأت عمليات الاغتيال تطال رموز الحركات المناوئة للنهضة، ويُحمِّل أنصار هذه الشخصيات وأُسَرُهم حزبَ النهضة المسؤولية عن اغتيالهم.

وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني لم تحقق الحركة أي إنجاز يذكر، فتراجعت إيرادات السياحة وتباطأ النشاط الاقتصادي، وتفاقمت مشكلة البطالة وزاد الفقر المترتب عليها. علاوة على ذلك، انتشر الإرهاب الفكري والاعتداء على الحريات، وتعددت العمليات الإرهابية، وراح ضحية هذه

العمليات أفراد من الشرطة التي واجهت الإرهابيين، بمساندة من الجيش، مما جعل الناس يضيقون ذرعًا بالشعارات التي روجت لهم، وبالمقابل كان حزب النهضة يتشدد ويرفض تقديم أية تنازلات، ويعتبر ذلك بمثابة الضغط عليه من قبل قوى فاشلة لا قواعد لها، وعلى عكس نظام الإخوان في مصر، كان حزب النهضة هو من يطالب بالرجوع والاحتكام للشارع، وهو الأمر الذي كانت ترفضه قوى المعارضة، باعتبار أن الدخول في لعبة الانتخابات في ظل القوانين والآليات والأجهزة ذاتها، أمر لا تثق بنزاهته.

لكن من المهم الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية في تونس لم تكن بذلك التشدد الذي أبدته الحركات الإسلامية في مصر، ففيما يتعلق بعملية صياغة الدستور، على سبيل المثال، قبل النهضة بسهولة نسبية الاكتفاء بالمادة الأولى في دستور سنة ١٩٥٩، التي نصت على أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة، "الإسلام دينها والعربية لغتها"، ثم رضيت بإضافة مادة ثانية إليها تنص صراحة على أن "تونس دولة مدنية"، وعلى الرغم من حدة المواجهات، كان التفاوض والتوصل إلى الحلول الوسط هو المنهج المتبع، واستطاعت المعارضة أن تخرج بمواد متقدمة في مجال الحقوق والحريات تحقق ضمانة من استخدام أداة الابتزاز الديني للقمع وفرض الرؤية الواحدة، وهو ما تحقق، على سبيل المثال، بالنص على "أن الدولة كافلة لحرية المعتقد والضمير"، وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي"، وكذلك بحكم يحظر الاتهام بالردة.

وفي مجال المساواة بين المرأة والرجل، لم تتوقف المواد التي جرى اعتمادها عند حدّ أنه: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"، بل إنها ذهبت إلى النص على أن تشمل القوائم الحزبية في الانتخابات أعدادًا متساوية من الرجال والنساء.

ولما احتدمت أزمتا العمليتين السياسية والدستورية في صيف ٢٠١٣، تدخلت أربع منظمات من منظمات المجتمع المدني، وأولها الاتحاد التونسي العام للشغل، أي اتحاد نقابات العمال، ومعه منظمة أصحاب العمل، ونقابة المحامين، للتوفيق بين الأحزاب السياسية. وكان الاتفاق أن يتخلى حزب النهضة عن رئاسة الحكومة، مقابل اعتماد الدستور في المجلس التأسيسي، فضلاً عن تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات، التي يختار أعضاءها المجلسُ التأسيسيُ. أي إن حزب النهضة قبل أن تستقيل الحكومة التي يرأسها واحد من رجاله وله فيها الأغلبية، مقابل ألا تصر المعارضة على حل المجلس التأسيسي، لكن هنا أيضًا ينبغي أن نسجل أثر ثورة ٣٠ يونيو التي شهدتها مصر، على حزب النهضة الذي يبدو أنه استوعب درس الاغترار بالسلطة، مما مكنه من لملمة الأزمة التي كادت أن تعصف به.

ويمكن إجمال المعطيات التي دفعت النهضة للقبول بالخروج من السلطة، بالآتي:

- اقتناع الحركة بأن جماهيريتها في تراجع، خاصة مع عمليات الحرق التي تعرضت لها مقراتها، والمظاهرات الحاشدة التي خرجت ضدها، مع عجزها عن الوفاء بمتطلبات الثورة والعهود التي قطعتها، والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.
- العزل السياسي الذي فرضته القوى السياسية الأخرى على حركة النهضة بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، والضغط الإعلامي والسياسي الذي واجهته مع تجميد نواب المعارضة لعضويتهم في المجلس التأسيسي.

- صدمة سقوط الإخوان في مصر وقناعة حركة النهضة بأن ما حصل في القاهرة، ستكون له تداعياته على تونس، وعلى مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة ككل. خاصة مع نشوء حركة تمرد تونسية على غرار حركة تمرد المصرية، وبالتالي رأت الحركة أن من مصلحتها تعديل مواقفها وإبداء قدر من المرونة، وأن ذلك خير من السقوط المريع.
- لعب الدور الخارجي دورًا بارزًا في الوصول لفرض هذه التسوية، من خلال وساطة السفارات الأوروبية، فقد كان الأوروبيون يخشون من تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد على ضوء الأزمة السياسية بشكل أكبر من التدهور الأمني الحاصل أصلا، مما يفسح المجال أمام الجماعات المتطرفة لفرض سيطرتها، وهو ما لا يمكن أن تقبل به الدول الأوروبية؛ نظرًا لارتباط الأمن التونسي بالأمن القومي لدولهم، لا سيما فرنسا.

وفي مصر سبقت الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين في مصر استطاعوا بعد ثورة يناير عبر حزب الحرية والعدالة، الحصول على الأغلبية في البرلمان، ومنذ الإرهاصات الأولى لتشكل المشهد السياسي بعد ثورة يناير، بدا واضحًا أن حركات الإسلام السياسي كلها قد تخندقت في خندق واحد، معتبرين إياه خندق الإسلام في مواجهة خندق الكفر، وبدأ خطاب الاستقطاب الديني التكفيري يسيطر على المشهد، ويوصم به كل من لا يتماشى مع هذا التوجه.

واستطاعت هذه الحركات التمتع بأغلبية مجلسي الشعب والشورى، قبل أن يحل مجلس الشعب بحكم قضائي، في حين استمر مجلس الشورى - الذي قوبلت عملية الاقتراع حوله تقريبًا بمقاطعة شعبية - بتشريع القوانين وإصدارها، في حين كان الشارع والقوى السياسية مشغولين بمتابعة التطورات

اليومية في الصدام مع السلطة، حتى بات من الممكن القول: إن مجلس الشورى بالتشكيلة التي كان عليها، كان بمثابة الخطر الأكبر على النظام التشريعي والحريات في مصر، إن استمر.

واتضح منذ البداية أن حركة الإخوان المسلمين كانت مصممة على نيل مقعد الرئاسة بأي ثمن، لذا تقدمت بمرشحَيْن، بحيث لو جرى استبعاد أحدهم، وهو ما تم بالفعل، يكون لديها البديل الذي سيخوض هذه المنافسة الانتخابية، وبرغم أن انتخابات الرئاسة لم تسر لصالحهم بالسهولة ذاتها التي دان لهم بها مجلس الشعب، حيث حصلوا على المنصب بفارق ضئيل جدًا، يوضح أنه خلال المدة من استفتاء مارس ٢٠١١ حتى انتخابات الرئاسة في مايو ٢٠١٢، ما يربو على السنة بقليل، خسر تيار الإسلام السياسي جزءًا لا يستهان به من شعبيته، على الأقل على صعيد مَن كانوا متعاطفين معهم، أو من كانوا يتوسمون فيهم الخير، خاصة إذا خصمنا من رصيد الأصوات التي حصلوا عليها في انتخابات الرئاسة، مَن صوّتوا لصالحهم، وهم في الحقيقة يصوتون تصويتًا عقابيًا ضد الخصم الذي اعتبر من رموز النظام السابق، ويدخل في هذه الفئة شباب الثورة وبعض الحركات السياسية.

ومع وصول محمد مرسي للسلطة، كان أمامه فرصة تاريخية للعمل من أجل الوطن، خاصة أن العديد من القوى السياسية بعد المرحلة الأولى من الانتخابات، توافقت معه على مجموعة من النقاط فيما يعرف بـ"اجتماع فيرمونت"، إلا أنه وبمجرد إعلان فوز مرشح الحرية والعدالة حتى بدأت الجماعة بالعمل بمعزل عن كل الاتفاقات، ابتداء من تشكيل الحكومة، مرورًا بأزمة تشكيل اللجنة التأسيسية المكلفة بصياغة الدستور، التي لم تراع تمثيل كل القوى والفصائل، وحتى مَن قبل من القوى السياسية من خارج الإخوان المشاركة في اللجنة، سرعان ما بدأ بالاستقالة بسبب التشدد الذي لمسوه من

داخل المجلس من ممثلي قوى الإسلام السياسي، حتى لم يعد هناك من شك في أن الدستور سيمرر بالشكل الذي أرادوه، لذا رجحت هذه القوى الانسحاب من اللجنة بعد محاولتها المستميتة خلال فترة تواجدها، علها تتمكن من إنجاز شيء من الداخل.

وتفجرت الأزمة بشكل صارخ مع إصدار مرسي الإعلان الدستوري المكمل في٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، الذي تضمن ما وصفه بـ"القرارات الثورية". وتضمن حُزمة من القرارات، منها:

- جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أية جهة أخرى، منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد.
- إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به.
- إمداد مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بالحصانة (لا تُحل كما حدث لمجلس الشعب)، وتمديد عمل الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد.
- إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل المتظاهرين وإصابتهم وإرهابهم في أثناء الثورة.

وقد أدى هذا الإعلان الدستوري إلى استقطاب حاد في الشارع المصري، الذي شهد مظاهرات معارضة حاشدة، وتشكل ما عرف بـ"جبهة الإنقاذ"، ضمت أبرز القوى والقيادات السياسية المعارضة، والتي تولت قيادة الشارع، والدعوة للتظاهرات خلال فترة حكم محمد مرسي، كما قام نادي القضاة بتحمل الدور الأكبر في التصدي لهذا التغول على السلطة القضائية، وأصر على عدم المهادنة في الانتقاص من سلطة القضاء، كما رفض الإشراف على عملية الاستفتاء على الدستور.

ورغم كل الاحتجاجات فإن الرئيس مرسي لم يتراجع عن هذا الإعلان الدستوري، وتمت عملية إنجاز الدستور وطرحه للاستفتاء بخطوات متسارعة، ضاربين عرض الحائط بكل الاعتراضات حوله، ومع تمرير الدستور اعتقدت جماعة الإخوان وحلفاؤها أن البلاد والعباد دانوا لهم، وأصبح هناك المزيد من الاحتكار للسلطة، فأقدم مرسي على تعديل وزاري ظهر فيه تكريس لمفهوم "أخونة الدولة"، وتولية أهل الثقة دون الكفاءة، حيث بدا واضحًا من خلال التعيينات الوزارية وتعيين المحافظين، أنها تتم على أساس المجاملة، والمكافأة على الولاء للجماعة، وكانت الصاعقة بتعيين "عادل أسعد الخياط" أمير الجماعة الإسلامية في أسيوط، وهي الجماعة المتهمة بارتكاب مذابح ومجازر ضد السياح، محافظًا للأقصر أكبر محافظة سياحية في مصر والشرق الأوسط، وإن كان قد اضطر، فيما بعد، إذعانًا للضغوط الداخلية والخارجية للاستقالة، إلا أن المنطق الذي تحكم في تعيينه يكاد يكون كاشفًا عن العقلية التي كان الإخوان يديرون بها الدولة.

ثم تفجرت أزمة وزارة الثقافة، حيث كان من ضمن حركة التعيين الجديدة تعيين وزير وصفه المثقفون بالانتماء الإخواني، دون أن يكون له أي إسهامات ثقافية تذكر، واتخاذه مجموعة من القرارات التي كانت بمثابة مؤشر على بداية فرض الوصاية على القطاع الثقافي، مما دفع المثقفين لتنفيذ اعتصام مفتوح في الوزارة.

تزامن كل ذلك مع حالة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وشيوع مظاهر التدين السطحية دون الجوهر، الأمر الذي لم يعد يخدع البسطاء غير المنتمين للجماعة حزبيًا، بالتالي باتوا يبحثون عمن يحقق متطلباتهم، وينفذ لهم الوعود التي وعدوا بها، لا مَن يروج لهم خطابًا دينيًا مغلوطًا.

ومع حالة انسداد الأفق السياسي، وعدم استجابة الإخوان للضغوط الشعبية والسياسية، والإمعان في الانفراد الاستعلائي بالسلطة، ظهرت حركة تمرد، وهي حركة احتجاجية بدأت شبابية، كانت نواتها مجموعة من الشباب المتحمس الذي فكر وعمل خارج الصندوق، ثم تحولت إلى حركة شعبية كاسحة.

انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة ٢٦ أبريل ٢٠١٣ من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في ٣٠ يونيو من العام نفسه، وقد استطاعت الحركة أن تحظى بالتضامن الشعبي ودعم القوى السياسية على السواء، فأعلنت العديد من القوى والحركات السياسية دعم الحركة وتأييدها، بل والانضمام إليها، وفتح مقراتها لجمع التوقيعات، وتمكنت الحركة من جمع ٢٢ مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي.

ومن استعراض التجربتين يمكن القول: إن هناك مجموعة من العناصر التي تضافرت لتقود لفشل التجربتين، وإن كانت التجربة التونسية لم يعلن فشلها بشكل نهائي، كما هو الحال في مصر، لكن القبول بالتنازل عن الحكم والتضحية بمنصب رئيس الحكومة مقابل تمرير أمور أخرى، يعني أنهم قبلوا بمبدأ التوازنات، وهو ما يقود لاستنتاج أن حركة النهضة اليوم تختلف عن حركة النهضة التي جاءت في ٢٠١١ وهي في قمة قوتها وعنفوانها. ويمكن إجمال أسباب الإخفاق والفشل بالآتي:

- يُلقي الإخوان في مصر باللوم على ما يسمونه "الدولة العميقة" ومؤسساتها من جيش وشرطة وقضاء، وفئات نافذة عديدة داخل وزارات الدولة المختلفة، بالإضافة إلى رجال الأعمال، بحيث اجتمع هؤلاء جميعًا على العمل ضد نظام الرئيس محمد مرسي وجماعته،

ولصالح النظام القديم، هناك من يرى أن هذا في جزء منه قد يكون صحيحًا، لكن الإشكالية هنا تعود لسوء تصرف الجماعة، التي فشلت في عقد التحالفات معهم، بل وخلق عداءات وإثارة مخاوف كل مؤسسات الدولة ودخلت في صدام معها، خاصة وهم يرون الجماعة تسعى لإزاحتهم وإحلال الأخونة في مؤسسات الدولة كافة.

وبرأيي فإن منطلق الإخوان غير صحيح، كما أن الرأي الذي يأخذ بهذه الحجة غير مكتمل، فعلى سبيل المثال، لجأ الإخوان بالفعل لعقد التحالفات منذ البداية مع جميع القوى، بمنأى عن قوى الثورة الأخرى، كما لجؤوا لعقد الصفقات مع المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية، ولم يكن يضيرهم حكم العسكر في شيء، حين كانت بعض القوى الثورية تخرج بالضد. كما امتدح محمد مرسي شخصيًا الشرطة في كلمة وجهها لأفراد الشرطة وقوات الأمن المركزي قائلاً: "هذا عبورنا الثالث، فلقد كان العبور الأول والشرطة جزء منه هو عبور أكتوبر ١٩٧٣، وكان العبور الثاني والشرطة في القلب منه أيضًا هو ٢٥ يناير ٢٠١١". كما صحب معه في رحلاته الخارجية بعضًا من رجال الأعمال المحسوبين على نظام مبارك، أي إن الجماعة لم ترفض أصلاً التعاطي مع كيانات تنسب للنظام السابق، ولا لهذه المؤسسات، لكن الإشكالية هي أن هذه التحالفات كانت دائمًا مرحلية وقتية فقط لاقتناص مصلحة ما، وهو الأمر الذي لمسته كل القوى، فما يلبث الإخوان أن يعقدوا تحالفًا ما، حتى ينقضوه بمجرد انتفاء الغرض، وهذا راجع لطبيعة تكوين الجماعة المنغلقة على ذاتها، التي لا تثق بغير أبنائها ولا تقبل بغيرهم.

من هنا فإن ما يوصف بـ"أخونة الدولة" لا يجافي الصواب؛ لأن عملية التسريع بتطويع كل المؤسسات لصالحها من وجهة نظرهم يعني فرصة للاستمرار في الحكم إلى ما لا نهاية. أما عن عدم اللجوء لعمليات الإصلاح والهيكلة في الشرطة، والتي كانت مطلبًا ثوريًا في حينه، فهو يدور في هذا الفلك، وهو عدم الرغبة في الدخول في صدام مع مؤسسة قوية كالمؤسسة الشرطية المصرية في وقت هي لا زالت تحتاجهم فيها لضرب معارضيها، لكن بالتأكيد أن هذه العملية كانت ستكون على الأجندة الإخوانية، وإن لم يكن بالصورة التي كان يطالب بها الثوار، وإنما لإحلال كوادرها وأولي الثقة والولاء.

- نقص الكفاءة والكوادر القادرة على الأعمال التنفيذية وصناعة القرار واتخاذه، وانعدامها، بالرغم من أنه ساد لفترة طويلة فكرة: أن هذه الجماعة هي الفصيل الوحيد المؤهل للحكم، وأنها تملك من القيادات المتميزة والمتمرسة في العمل العام والنقابي، لكن حين خضعوا للتجربة ظهرت قدراتهم الضعيفة المحدودة في غياب السياسات والعجز عن إدارة دولة، وهو الأمر الذي يختلف كليًا بطبيعة الحال عن إدارة جمعية أو دائرة للحزب.

- الافتقار للبرامج وغياب المشروع، بالرغم من أن الإخوان قدموا أنفسهم خلال الانتخابات المصرية من خلال برنامج النهضة، الذي ادعوا أن به وصفة سحرية لعلاج كل الملفات العالقة، ثم تنكروا له بعد الوصول للسلطة، ولم يعد له وجود، وبدأ الحديث عن أن الخطط والبرامج لا تزال تدرس، وبدأ التخبط في إدارة شؤون الدولة على كل المستويات، وهو الحال ذاته تقريبًا الذي حدث مع حكومة النهضة

التونسية، التي ظل رموزها يكتبون وينشرون الدراسات على مدى سنوات في الأنظمة الاقتصادية والإدارية ثم مع وصولهم للسلطة بقيت السياسات على حالها، وفُقِدت الأجندة الخاصة بالحركة، بل الأهم أنهما لم يقدما جديدًا يختلف عن سياسات الأنظمة السابقة وبرامجها بل إنهما طبقاها بحذافيرها، واعتمدا سياساتهم الاقتصادية الرأسمالية الغربية، التي تخدم البنوك الضخمة والمؤسسات المالية التي يهيمن عليها صندوق النقد والبنك الدوليان.

- تبني الخطاب المتشدد، فعلى الرغم من أنهما طالما عملا قبل الوصول للسلطة بتقديم نفسيهما، سواء "إخوان مصر" أو "حركة النهضة" في تونس بوصفهما يمثلان التيار الديني المعتدل الأكثر انفتاحًا وتسامحًا وقبولا بالآخر، لكن مع الوصول للسلطة سرعان ما انقلب الخطاب الذي ساهم في انقسام المجتمع إلى فسطاطين: فسطاط أهل الكفر، وفيه كل من يعارضهما، وفسطاط أهل الإيمان الذي هو لهما ولأتباعهما، ناهيك عن التحالف مع التيارات المتشددة وإطلاق العنان لقيادات هذه الجماعات المتشددة للخروج على المجتمع بخطاب التهديد والوعيد، الأمر الذي أثار حفيظة المجتمع ككل في تونس ومصر خوفًا من المساس بحرياته وهويته.

وقد انعكس كل ذلك على تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، من أزمات الكهرباء وارتفاع أسعار المحروقات وازدياد غلاء المعيشة، وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في إثارة حفيظة كل الفئات من مؤسسات الدولة إلى المجتمع، مرورًا بكل القوى السياسية والثورية، التي اجتمعت جميعًا ضد هذه الحركات، ارتأت فيها تهديدًا لوجودها وللمجتمعات ولهوية الوطن.

المحور الثالث: حركات الإسلام السياسي وسيناريوهات المستقبل:

يمكن البحث في موضوع السيناريوهات المستقبلية المحتملة من زاويتين: الزاوية الأولى تتعلق بالمآل المتوقع لمستقبل العلاقة بين الإخوان المسلمين وشركائهم فيما سمي بـ" تحالف دعم الشرعية" وباقي المجتمع المصري والقوى السياسية المعارضة في مصر بالمقابل، أو بعبارة أخرى: مستقبل واقع حركة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية المتحالفة معها، وهو الأمر ذاته الذي سيبحث فيما يتعلق بمستقبل حركة النهضة في تونس.

والزاوية الثانية تتعلق بسيناريوهات المستقبل المتوقعة لحركات الإسلام السياسي في العالم العربي عمومًا على مستوى الفكر والتنظيم، في ضوء سقوط التجربة في مصر وإخفاقها في تونس، وستبقى هذه السيناريوهات تدور في فلك المتوقع استنادًا إلى المعطيات التي تتحدد بها والصعوبات التي تعترضها.

(أ) على مستوى القطرين:

فيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة لحركة الإخوان في مصر والنهضة في تونس من حيث علاقتهما بالسلطة والمجتمع، يمكن طرح السيناريوهات التالية:

أولاً- مصر:

- **سيناريو التسوية:** ويفترض هذا السيناريو أن الفرصة لا تزال سانحة للطرفين، سواء للإخوان وشركائهم من جهة، أو للنظام الانتقالي في مصر من جهة أخرى، بحيث يعمد الطرفان إلى تحقيق مصالحة، يقبل فيها الإخوان بالأمر الواقع ويتيقنوا من أن عقارب الساعة لن تعود للوراء، وبالتالي يتجهون عوضًا عن استمرار المواجهات والصدامات اليومية إلى مطالب أخرى أكثر

واقعية، كإطلاق سراح السجناء، ووقف المطاردات، ورفع الحظر عن أموالهم، والسماح لهم بالعودة لمزاولة النشاط السياسي، وفتح القنوات التليفزيونية الخاصة بهم، إلى غير ذلك، وبالمقابل يعمد الإخوان إلى تهدئة الشارع ووقف العنف والتحريض والاندماج في الحياة السياسية.

ويرى أنصار هذا الاحتمال أن هناك عدة مسوغات للطرفين لاتخاذ هذا المنحى، فالمصادمات بين الطرفين لن تقود لشيء سوى إلى المزيد من التعقيد، وسيخسر فيها الطرفان، خاصة أن معتقلي الإخوان في ازدياد يوميًّا، وكذلك شهداء الشرطة والجيش، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد في كل مناحي الحياة والانقسام الحاد، الذي يستنزف البلاد، ناهيك عن اهتزاز صورة مصر الدولية، وانسداد أي أفق للعمل والانخراط في المجتمع مجددًا أمام الجماعة وكوادرها.

ويمكن القول: إن هذا السيناريو رغم منطقه، إلا أنه يفتقد ثلاثة معطيات ربما تحول دون تنفيذه، **المعطى الأول:** يفترض في الجماعة الرشاد وإعلاء المصلحة العليا، وهو الأمر الذي تفتقده الجماعة حاليًّا، بعد أن كانت تُبدع في ممارسة لعبة التوازنات وعقد الصفقات، والأخذ بمبدأ الممكن في ظل النظام السابق، إلا أن الحال تغير بعد الوصول للسلطة وغرَّها الوضع الذي كانت فيه، ولم تعد لتقبل بأقل مما وصلت إليه، فهي لا تزال لم تَفُقْ من صدمة انتزاع حلم - من وجهة نظرهم - طالما عملوا من أجله لعقود ثم عندما تراءى لهم أنه تحقق، انهار كل شيء بالنسبة لهم.

المعطى الثاني: أن هذا الأمر ربما كان ممكنًا بعد تنحية الرئيس مرسي مباشرة أو حتى خلال فترة "اعتصام رابعة"، ويبدو أن هذا ما كان يأمله ويبتغيه النظام الانتقالي، لكن الأمر بعد ذلك تطور كثيرًا، حيث عملت الجماعة على الحشد والتعبئة والتحريض، وسقط الكثير من القتلى من المواطنين

العاديين الذين اعتدى أنصار الجماعة عليهم، ثم سقط أيضًا عدد من أنصار الجماعة والمتحالفين معها في "فضّ اعتصام رابعة"، وكذلك سقط العديد من ضباط الشرطة وجنودها، كما لا زال يسقط يوميًا شهداء من الجيش والشرطة، خاصة بعد العمليات الإرهابية الجبانة، التي يُحمّل النظامُ والمواطنون الجماعةَ المسؤوليةَ عنها، بالتالي فإن أي تنازل تقدمه الجماعة هو ضرب لمصداقيتها في الصميم أمام جمهورها ومناصريها الذين هم في الشوارع كل يوم، وكذلك يهز مصداقية النظام الانتقالي أمام الشعب وأمام مؤسساته، التي هي في الواجهة؛ أعني الجيش والشرطة، اللذين يقدّمان كل يوم الشهداء، وبالتالي سيفقد هؤلاء الجنود الثقة في قياداتهم، إذا لجأت للمهادنة.

المعطى الثالث: هو الدور الخارجي الذي بدا أنه أصبح يمسك بالقرار وليس الإخوان في الداخل فقط من لهم هذا الحق، خاصة أن الطرف الخارجي يبدو أنه القادر على التمويل والحشد للمظاهرات والعمليات داخليًا، وبالتالي فهذا الطرف لا يهمه مصلحة مصر بالضرورة بقدر ما يهمه ألا تمتد آثار زلزال هذا السقوط إليه، بالإضافة إلى تحقيق أهدافه التي رسمها في فترة حكم محمد مرسي، وهناك شواهد واضحة على ذلك، مثل "قناة الجزيرة مباشر مصر" التي تبث من قطر، والتي حلت محل القناة التليفزيونية الناطقة بلسان حزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى وجود مقر القيادة في تركيا واجتماعات الجماعة هناك، وأخيرًا افتتاح "قناة رابعة" التي تبث من إسطنبول، وما تقوم به هذه القناة من بث الفتن والتحريض.

- **سيناريو العنف:** وهو ما يشار إليه عادة بـ"السيناريو الجزائري"، حين أقصيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من السلطة في الجزائر، بعد وصولها عبر الصناديق، ويرى البعض أن هناك العديد من المؤشرات لتكرار هذا السيناريو في مصر، رغم تهوين البعض من شأنه، بمعنى أنهم يرون إمكانية انزلاق

الجماعة وشركائها للقيام بعمليات إرهابية مباشرة وتفجيرات هنا وهناك لا تستثني أحدًا، خاصة أنه قد أصبح لأنصار هذا التيار عداء مع كل فئات المجتمع، وأصبح الثأر لدى الجانبين، ويستشهد أنصار هذا السيناريو بالعمليات والتفجيرات التي باتت تشهدها مصر يوميًا، وإن كانت محدودة في أثرها، لكنهم يرون أنها مجرد إرهاصات البداية - لا سمح الله - وهو ما لم يكن يتوقعه أيضًا الجزائريون حين كانوا ينظرون للتطورات من الداخل، إلا أنهم وقعوا فيما بعد فيما عرف بـ"العشرية السوداء".

كما يطرح في هذا السياق أيضًا السيناريو السوري من حيث إمكانية انقسام الجيش، بين النظام والجماعة، وبالتالي الدخول في مواجهات يومية أكثر عنفًا يلوح فيها أيضًا خطر التقسيم.

والحقيقة أنه بالرغم من سعي الجماعة في هذا الاتجاه، ورغبتها بالفعل في الوصول إليه، يبدو أنه "سيناريو اللا ممكن"، فبالنسبة للنموذج الجزائري، وهو ما لبثت تروج له الجماعة لإثارة الرعب والخوف، وهو ما التقطه المواطنون وعبروا عنه ببساطة بأنه خيار: "إما أن نحكمكم أو أن نقتلكم"، وبالتالي فهو لم يُخِفْ أحدًا منذ البداية، بل على العكس فهذه العمليات الإرهابية قد زادت من حدة الاحتقان الشعبي ضدهم، وبالتالي فهو يؤدي إلى حصارهم ويعرقل عملية استمرارهم في العنف، أو على الأقل يعطل قدراتهم ويحدها في هذا السياق؛ لأن هذا المنحى يتطلب قاعدة حاضنة داعمة لتسهل عمليات الانتقال ونقل الأموال وما إلى ذلك، كما في باكستان وأفغانستان مثلاً.

وبالنسبة للسيناريو السوري فهو أيضًا كان أملاً بالنسبة للجماعة، ويبدو أنها لا زالت تسير فيه، فمنذ البداية عولت على انقسام المؤسسة العسكرية وأطلقت الشائعات بهذا الصدد، ناهيك عن تحريض المواطنين يوميًا ضد الجيش من جهة، وتحريض الجنود ضد قياداتهم ودعوتهم للانشقاق من جهة أخرى، ولا زالت عمليات استهداف المجندين تصب في هذا الإطار، بحيث

يشعر الجندي أنه مهدد وداخل في معركة ليست معركته، وبالتالي يلجأ للانشقاق أو العصيان. وهو أمر مستبعد أيضًا؛ فالمؤسسة العسكرية المصرية مؤسسة عريقة وقائمة على أسس وطنية، ليست مذهبية ولا عقائدية، وبالتالي فإن من الصعب أن ينقسم على هذه الأسس، بل إن ولاءه الأول والأخير للوطن، وهو ما يتضح من الاستماع لأهالي الشهداء الذين يعرضون تقديم بقية أولادهم خدمة للجيش وفداء للوطن، وهو يعبر عن شعورهم بحجم المسؤولية الوطنية برغم لوعة الفراق وحرقته.

- **سيناريو استمرار الاحتجاجات:** وهو سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، أي أن تبقى الجماعة تعمل على الأرض بالاحتجاجات والمظاهرات، لتعطل العمل وتعطل عجلة الإنتاج، وبالتالي تبقى البلاد دائمًا في حالة أزمة، ويعجز النظام عن المضي للأمام، ومن ثم يفقد الدعم وتتآكل شرعيته، وينقلب الناس عليه، ناهيك عن أن المصادمات اليومية في الشارع تزيد من عدد المعتقلين المتهمين بإثارة الشغب، ومن هنا تستعدي أيضًا فئات جديدة تكسبها على الأرض من الجماعات الثورية الشبابية وجماعات حقوق الإنسان وغيرها، بالإضافة إلى استمرار هز شرعية النظام وصورته خارجيًا، وهو السيناريو الذي تحقق فيه الجماعة نجاحات إلى حد ما، وبرأيي أن هذا السيناريو هو الأخطر والأكثر حاجة للانتباه، خاصة من قبل الشباب المتحمس، الذي قد يقع في شركه بسهولة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى سيناريو الحلم الذي تمنته الجماعة منذ لحظة خلع محمد مرسي، وهو "السيناريو الفنزويلي"، بحيث يقوم الشعب بإعادة محمد مرسي للقصر، وبدأوا بالفعل يمنون الناس بذلك، لكن يومًا بعد يوم تكشفت صعوبة تحقيق هذا السيناريو، خاصة أن الشعب ليس معهم كما كان الحال بالنسبة لشافيز، واكتشفوا أن أنصارهم لا يمثلون الشعب المصري أو غالبيته كما كانوا يتوهمون، ومن ثم قرروا الاستمرار، موهمين الجموع باستمرار

فرصة إعادة محمد مرسي بهذه الطريقة، لكن هدفهم البعيد والرئيس هو سحب الشرعية من النظام الحالي والتحريض ضده حتى يتهاوى تدريجيًا.

ثانيا - تونس:

حركة النهضة لم تسقط كما سبقت الإشارة، بالسقوط المريع ذاته الذي شهدته الجماعة في مصر، لكنها بالمقابل فشلت، وهو ما يوضح حقيقة وجود رفض مجتمعي لخيار "أسلمة" الدولة أو "أخونتها" ، ويطرح في هذا الاتجاه عدة سيناريوهات للحركة في الانتخابات المقبلة:

- **سيناريو التفكك:** ويكون بحيث نشهد انشقاقات داخل الحركة، وهو ما بدأت إرهاصاته بالفعل، بعد قبول قيادة الحركة "التنازل" عن الحكم والخروج منه، فقد كان الجناح المتشدد في الحركة يرفض ذلك، بزعم أن هذا تفريط في الأمانة التي منحها الشعب، وهي تباينات مرشحة للتطور مستقبلاً، بالإضافة إلى حنق بعض المحافظين المحسوبين على التيار السلفي في الحزب، من أن الحركة لم تفِ بالمبادئ التي تم تضمينها في وثيقة "الرؤية الفكرية والأصولية لحركة النهضة".

- **سيناريو الانحسار:** ويكون بحيث إن فشل الحركة في السلطة وعدم وفائها بتعهداتها يؤثر على جماهيرية الحركة وشعبيتها في الشارع، وبالتالي فإنه سيؤدي لتراجع نتائجها في الانتخابات القادمة. ومع انكماش هذه الحاضنة الشعبية، من المتوقع أن تعود عمليات التضييق الأمني كما كان الحال في السابق، لكن هذه المرة بدعم شعبي.

- **سيناريو التطور إلى حزب إسلامي محافظ:** ويكون بحيث تنجح الحركة في عمل مراجعات جذرية، وإعادة تجربة الأحزاب المسيحية في أوروبا. ومن خلال ذلك يتمكن التيار الإسلامي من الحفاظ على موقعه في الساحة السياسية، وقد يحقق الفوز في الانتخابات القادمة، بسبب تواصل ضعف المعارضة وتشتتها.

على مستوى حركات الإسلام السياسي:

على ضوء الاجتماعات التي يعقدها التنظيم الدولي، أصبح واضحًا أن تأثير ما يحدث للحركة في مصر وتونس ليس شأنًا داخليًا بحتًا، بل هو يرتبط بشكل مباشر، بل وينعكس على حركات الإسلام السياسي على مستوى المنطقة والعالم، ومن المتوقع بعد التجربتين المصرية والتونسية أن تتجه حركات الإسلام السياسي - والمقصود بها في الدراسة - كما سبق التأكيد - الحركات التي تمارس العمل السياسي وتؤمن به؛ فالحديث لا يشمل الجماعات الجهادية ولا الدعوية - لأحد السيناريوهات التالية:

- **سيناريو المراجعات:** أي أن يتجه تيار الإسلام السياسي للتغيير على مستوى القيادات والفكر، وهو ما يتطلب اعترافًا صريحًا بالأخطاء والفشل في التجربة وتشخيص أسباب المشكلات، والاعتراف بعجز الفكر الذي تبنوه لسنوات من التطبيق على أرض الواقع، خاصة الأفكار التي تُدين الرقاب لسلطة القيادات الدينية، الأمر الذي نفرت منه ورفضته المجتمعات العربية المعروفة بالتدين أصلاً، حتى بات شائعًا الحديث عن فكرة الاتجار بالدين، وأصبح واقع هذه الجماعات والحركات مكشوفًا للغالبية العظمى من الشعب العربي. لكن في الواقع لا يبدو هذا الخيار متاحًا ولا واقعيًا؛ لأنه يصعب على هذه القيادات التي شاخت بما في رؤوسها من أفكار ومعتقدات، ومع مبدأ السمع والطاعة الذي تَربَّوا عليه أن يلجؤوا لمثل هذه المراجعات، لا سيما وهم يعيشون اليوم من جديد في القالب الذي رسموه لأنفسهم بأنهم القلة المؤمنة المرابطة المضطهدة من قبل جماعة الكفر والابتداع، وأن الحرب عليهم ما هي إلا حربٌ على فكرهم الإسلامي بالضرورة، مما يدفعهم للتشدد أكثر في موقفهم.

كما أن تجربة المراجعات مع تيار الإسلام السياسي أثبتت فشلها أيضًا، فعملية المراجعات التي كانت قد انتهجت في العديد من الدول العربية وخضعت لها العديد من رموز هذه الحركات بل والجماعات الأكثر تشددًا، ثم بعد

خروجهم من السجون ما لبث أن تكشّف أن كل ذلك كان محض وهم، ومجرد تكتيك مرحلي، وأنهم لا يزالون على فكرهم ومنهجهم نفسه، لكن من المحتمل أيضًا أن تخرج من بينهم مجموعة تؤمن بهذا الاتجاه وتحاول بالفعل عقد هذه المراجعات عن اقتناع.

- **التغيير على مستوى القيادات:** وذلك أن تلجأ هذه الحركات لتنحية القيادات التي من الممكن أن ينسب إليها الفشل في تحقيق الحلم التاريخي في قيادة المرحلة، ومن ثم تصعيد قيادة جديدة تتناسب وطبيعة المرحلة، أي إن هذا السيناريو يشير إلى أن التغيير سيكون على مستوى القيادات فقط دون الفكر، وإن كان هذا السيناريو صعب التحقيق حاليًا، فما تعرضت له القيادات، من وجهة نظرهم من اختبار صعب، هو أدعى للالتفاف حولهم وليس التخلي عنهم.

- **الانقسام في صفوف حركات الإسلام السياسي:** وهو الأمر الذي طالما وقع من قبل في مصر، كما أشرنا إلى إرهاصاته حاليًا في تونس، وقد يحدث في هذه الانقسامات أن يظهر من بينها أكثر من تيار: تيار يكتفي بالجانب الدعوي دون الدخول في العمل السياسي، الذي يرون أنه أفقدهم حاضنتهم الشعبية وتأثيرهم عليها، وتيار متشدد قد يجنح لحمل السلاح والمواجهة ويصبح أقرب للجماعات الجهادية، وهو ما حدث من قبل، حيث خرجت الجماعات الجهادية من عباءة الإخوان المسلمين. وتيار يتجمد بالحال الذي هو عليه، وتيار آخر قد يجنح للمراجعات، وقد يجمع تيار بين اتجاه أو أكثر من هذه الاتجاهات.

- **سيناريو الاضمحلال التدريجي:** وذلك أن تفقد هذه الجماعات بريقها والتعاطف معها بشكل تدريجي، وهو الأمر الذي تحقق منذ وصولهم للسلطة، كما أن نجاح دول الربيع العربي في تثبيت أنظمة ديمقراطية تقوم على المساءلة والشفافية والمعطيات الموضوعية في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة، سيؤدي إلى تآكل هذه الجماعات وشعاراتها وما تلجأ إليه من استغلال فقر البسطاء وجهلهم، وبالتالي تتآكل هذه الحركات تدريجيًا.

الخاتمة:

يمكن القول: إن حركات الإسلام السياسي وقفت أمام أول اختبار حقيقي لكل الشعارات التي كانت ترفعها على مدى عقود، ومن ثم كانت النتيجة هي الفشل، بغض النظر عن الحجج التي قدمتها هذه الحركات من حالة التباكي الكربلائي في تداعي الأمم والقوى عليها.

والحقيقة أنها عجزت عن الاستمرار كما فشلت في تحقيق أي نجاح على مستوى السياسة أو الاقتصاد أو حتى الخدمات الاجتماعية، وتكشفت حقيقة مهمة، وهي أن كل الشعارات والبرامج التي كانت تنادي بها، إما أنها كانت مجرد أكاذيب لم تكن موجودة أصلا، أو أنها عاجزة على التطبيق فعليًا؛ لأنها منفصلة عن الواقع الزماني والمكاني.

وتقف هذه الحركات اليوم أمام مفترق طرق؛ إما البقاء والاستمرار، وهذا يتطلب مواجهة النفس بالأخطاء، والخروج من بوتقة الشعور بالظلم والاضطهاد، وبالتالي مراجعة الأفكار والمنطلقات بناء على معطيات ومتغيرات العصر والمجتمع.

أو الاستمرار في سياسة العناد والانتحار والأرض المحروقة، وهي بذلك تنتحر سياسيًا ومجتمعيًا، بل إن الأدهى هو أنها قد تعرض المنطقة بمجملها لأخطار تحقق مصالح القوى الخارجية المعادية، سواء تم ذلك بشكل متعمد أو عن جهل.

ومن ثم فإن هذه الحركات اليوم أمام الاختبار الحقيقي، وهو اختبار الولاء للوطن والأمة، أو الولاء للجماعة والتلاقي مع المشروعات الأجنبية ومخططاتها تجاه المنطقة.

المراجع

أولاً- الكتب:

- الأفندي،عبد الوهاب وآخرون. "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي". أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٢.
- أبو الفتوح. عبد المنعم: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٤.القاهرة: دار الشروق ٢٠١٠.
- التليدي، بلال. "مراجعات الإسلاميين.. دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي". ط١. الرياض ٢٠١٣.
- الخيون، رشيد. "مئة عام من الإسلام السياسي". دبي: المسبار للدراسات والبحوث ٢٠١١.
- العثماني، سعد الدين. "الدين والسياسة تمييز لا فصل". ط. بيروت: المركز الثقافي العربي ٢٠٠٩.
- تمام، حسام. تحولات الإخوان المسلمين.. تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم.القاهرة: مكتبة مدبولي ٢٠١٠.
- عبد الغني، عماد (محرر). "الحركات الإسلامية في الوطن العربي". ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٣.
- علي، حيدر إبراهيم. "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية". ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩.

ثانيًا- الدوريات:

- العناني، خليل. "سقوط حكم الإخوان ومستقبل الإسلام السياسي". السياسة الدولية. العدد ١٩٤. (القاهرة: مركز دراسات الأهرام. أكتوبر ٢٠١٣).
- العوضي، هشام. "الإسلاميون في السلطة: حالة مصر". المستقبل العربي. العدد٤١٣. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. يوليو ٢٠١٣).
- دراج، فيصل. بهجت قرني (محرر). "الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها". المستقبل العربي. العدد ٤٠٩. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. مارس٢٠١٣).
- حافظ، زياد. "مستقبل العلاقات بين التيار القومي العربي والتيار الإسلامي السياسي". المستقبل العربي. العدد ٤٠٤. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. أكتوبر٢٠١٢).
- قانصو، وجيه. "الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة". المستقبل العربي. العدد ٤٠٧. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. يناير٢٠١٣).

- عارف، نصر محمد. "نهاية الإسلاموية الحداثية للإخوان المسلمين". السياسة الدولية. العدد ١٩٤. (القاهرة. مركز دراسات الأهرام. أكتوبر ٢٠١٣).
- عماد، عبد الغني. "الإسلاميون:بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب". المستقبل العربي. العدد ٤١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر ٢٠١٣).

ثالثًا- المقالات:

- التليدي، بلال. "مستقبل الإسلاميين في المنطقة العربية بعد إسقاط تجربة الإخوان في مصر"، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣.
- الحارثي، زهير. "مأزق الإسلام السياسي.. لماذا فشلت تجربة الإخوان؟" جريدة الرياض، بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٣.
- قصير، قاسم. "الحركات الإسلامية وتحدي السلطة: بين الواقعية والمثالية". مركز آفاق للبحوث والدراسات ٢٠١٢.
- عجيب، طارق. "الإسلام السياسي... اتساع البصر وضيق البصيرة". الأخبار اللبنانية، العدد ٢١٣٢، أكتوبر ٢٠١٣.

رابعًا- تقارير:

- الحياة اللندنية: فشل الأحزاب الدينية في المنطقة يرجع لضعف خبرتها في العمل السياسي، ١٥ مارس ٢٠١٤.

خامسًا- المواقع الإلكترونية:

- "سيناريوهات مصرية محتملة"، ٢٩ أغسطس ٢٠١٣، منشور على موقع: http://www.islammaghribi.com
- "النهضة والخروج من حكم تونس! العوامل والسيناريوهات المحتملة"، معهد العربية للدراسات، منشور على موقع http://studies.alarabiya.net/future - scenarioes
- "ما الذي يحدث في مصر الآن؟ عن سقوط المسار السياسي الأول للثورة المضادة في مصر وآفاق المستقبل"، منشور على موقع: http://www.jadaliyya.com
- أبو عتيله، إبراهيم. "الإسلام السياسي والربيع العربي"، مقال منشور على موقع: www.almothaqaf.com
- الشيوخ. محمد، "تأثير ثورات الربيع العربي على ظاهرة الإسلام السياسي"، ٣٠ يونيو ٢٠١٣، منشور على موقع: http://www.rasid.com

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية